الفصل الثالث

فئات الأسرى وتصنيفهم

والجهود الحكومية والشعبية للإفراج عنهم

- أسباب اعتقال الأسرى.
- نوعيات الأسرى.
- نساء كويتيات وعربيات في الأسر.
- الجهود الرسمية والشعبية للإفراج عن الأسرى.
- اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين.
- اللجان الشعبية.

الفصل الثالث

فئات الأسرى وتصنيفهم
والجهود الحكومية والشعبية للإفراج عنهم

في حياة الأمم والشعوب قضايا تحمل من الأبعاد ما يجعلها موضع الاهتمام الأقصى خاصة إذا كانت تمثل ضمير الوطن بأسره ، والحديث عن قضية الأسرى فيه من الشجون ما يجعل القلوب تتفتت ، ويجعل النفس الإنسانية في حالة من الغضب لهول المأساة والوحشية التي لا تعرف لها الأعراف الدولية مثيلاً ، فالأطفال الرضع الذين تركهم والدهم ليقضي سنوات عمره في غياهب السجون والمعتقلات العراقية ، هؤلاء الأطفال كبروا الآن وأصبحوا شباناً وشابات ترى في عيونهم علامات الأسى والاستفهام عما حدث؟

لقد ترك هؤلاء الأسرى فراغاً كبيراً في حياة عائلاتهم ، لذلك ستبقى الكويت متقدة الذاكرة حاملة راية الأمل ورافعة صوت الحق من أجل إطلاق سراح أسراها ، ومطالبة دول العالم بالوقوف معها لحل هذه القضية الإنسانية . فالسنين تمر والأسر تتألم ولا تعرف مصير أسراها خاصة وأن النظام العراقي لا يزال على تعنته ، كما أنه يطلق كل يوم حيلة جديدة في محاولة منه للتملص من القرارات الدولية الداعية إلى حل قضية الأسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم من الجنسيات الأخرى في السجون والمعتقلات العراقية منذ حرب تحرير الكويت وحتى الآن .

إن كل بيت في الكويت لا تكتمل فرحته مهما كانت مناسبتها لوجود أسير له في السجون والمعتقلات العراقية ، وهذه الأسر تعيش حياتها في حزن ومأساة حقيقية ، وهي في لهفة لمعرفة أخبار أسراها ، وتطالب المجتمع الدولي بالضغط

على النظام العراقي لحل قضية الأسرى حتى يعودوا إلى ذويهم وإلى بلدهم الكويت .

ومع ذلك فالعراق يعيق وبكل طريقة ممكنة أي جهود لإنهاء هذا الموضوع على النحو المطلوب ، مما يعد انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان ، وخرقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بحرب تحرير الكويت ، وبخاصة قراره رقم ٦٨٧ الفقرة ٣٠ منه . وفيما يلي نعرض لأسباب اعتقال الأسرى والمرتهنين .

أسباب اعتقال الأسرى:

يصعب ذكر قائمة بأسباب الأسر والاعتقال لفرط تباينها وغرابة مبرراتها لكن يكفي القول بأن كون الإنسان كويتياً سبب كاف للاعتقال ، فالمواطن الكويتي في فترة الاحتلال كان دائماً هدفاً للاعتقال ، وبما أن النظام العراقي لم يستطع أن يعتقل كل الشعب الكويتي الصامد فقد لجأ إلى اختلاق التبريرات وإلصاق التهم الجوفاء لاعتقال الشباب . لقد ركزت القوات العراقية الغازية على طمس الهوية الوطنية للشعب الكويتي ، وإلغاء الوطن والشعب والتراث والتاريخ والاجتماع والجغرافيا لهذا الشعب ، لذلك اعتقلت تلك القوات كل من تجد بحوزته ما يعرقل تنفيذ ذلك الهدف ، فكان علم الكويت وصور الأمير وولي العهد والأغاني الكويتية والصحف الكويتية القديمة أو أي شيء له ارتباط بالكويت سبباً كافياً للاعتقال . لقد تفنن النظام العراقي في ابتداع التهم والأسباب ، ومن تلك التهم صلة القرابة والنسب ، فعندما يسعى إلى اعتقال شخص بذاته ولا يتم له ذلك يلجأ إلى اعتقال جميع من تقع عليهم يداه من أقربائه حتى يحضر الشخص المطلوب ، وإذا حامت الشبهة حول أحد أفراد الأسرة أو تشابهت الأسماء تم مداهمة منزله واعتقال من فيه[1] ، إن خشية قوات الاحتلال من المقاومة الداخلية دفعت بها إلى أسر كل من ينتسب إلى

(١) اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى : الأسرى والمفقودون قضية وطنية وإنسانية كبرى ، ص ١٠ .

الجيش أوالشرطة أو الحرس الوطني فكان أفراد تلك الجهات الثلاث هدفاً للأسر تحت جميع الظروف حتى لو لم ينخرطوا في أي أعمال عسكرية . إن هذا الإجراء كان يسري على كل من يرتدي الملابس العسكرية بغض النظر عن رتبته ، ولهذا نجد أن أعداداً غير قليلة من الأسرى من منتسبي القوات الثلاث[1] وقد زادت قسوة الاحتلال العراقي للشعب الكويتي الصامد بعد العصيان المدني الذي زاوله ضد سلطات الاحتلال والذي بدأ من أول يوم للغزو ، واستمر ٢٠٨ يوماً ، والذي يعد أطول عصيان مدني في التاريخ حيث قاطع الشعب الكويتي كافة الإجراءات التي اتخذها الاحتلال ، نتيجة لذلك لجأ النظام العراقي إلى اختلاق كافة التبريرات وإلصاق العديد من التهم الجوفاء إلى الكويتيين وبخاصة الشباب منهم خشية انتمائهم إلى المقاومة فكانوا يأخذونهم من الطرقات والمنازل والمساجد ومن الحدود ويقومون بترحيلهم إلى البصرة ومنها إلى المعتقلات والسجون العراقية .

وإلى جانب ذلك كانت سلطات الاحتلال العراقي تقوم باقتحام المنازل واعتقال كل من يحتفظ بملابس عسكرية أو تشك في انتمائه إلى حركة المقاومة الوطنية ضدها ، وكان بعض هؤلاء يعدمون أمام أمهاتهم وذويهم ، وأمام منازلهم رمياً بالرصاص ، كما كان العراقيون يقومون بحرق منازلهم ، والاعتداء بكل قسوة ووحشية على أهاليهم[2] من الرجال والنساء والأطفال ولم يسلم منهم حتى ضعاف العقول والمسنين والمرضى ، كما كانوا يتصرفون بحقد وشراسة ، لا يفرقون بين كبير السن وصغيره ، ولا بين رجل وامرأة حتى الأطفال لم يسلموا من شرورهم . فقد تم إعدام أطفال في سن العاشرة والحادية عشرة كل ذنبهم

---

(١) دلال الزبن : استعراض وإبراز قضية إنسانية لواقع الأسرى والمفقودين الكويتيين ، بحث مقدم إلى الملتقى الاجتماعي والثقافي الرابع بدولة البحرين ، نوفمبر ١٩٩٦م .

(٢) دلال الزبن : أيام القهر الكويتية ، ص ٢٨ ، ٦٢ .

أداء نشيد وطنهم القومي ، ومع ذلك لم تتوقف المقاومة بل ازداد تعزيز الانتماء للوطن والشعور المتعاظم بالهوية الوطنية ، وعن الفترات التي كثف فيها الاحتلال العراقي اعتقاله للكويتيين يمكن حصرها فيما يلي :

١ - تم اعتقال العديد من الأسرى خلال الشهور الأولى من الاحتلال العراقي للكويت عندما كانت السلطات العراقية تحاول إضعاف المقاومة الكويتية . وقد تم ذلك خلال عمليات أمنية مكثفة وإجراءات تفتيشية عنيفة كان أغلبها يتم خلال مداهمة منازل المواطنين ليلاً[١] .

٢ - ازدادت شراسة الاحتلال خلال فترة طرده من الكويت فأخذ معه العديد من الأسرى للمساومة بهم كورقة ضغط على الحكومة الكويتية .

نوعيات الأسرى وتصنيفهم:

لم يقتصر الأسر على العسكريين دون المدنيين ، ولا على الذكور دون الإناث ولا على البالغين من الرجال والنساء دون الأطفال القصر ، بل يتنوع أعداد الأسرى والمفقودين بين رجال ونساء فهناك فئات عمرية من الرجال الشبان يقاربون ١٢٠ فرداً يعتبرون عنصراً أساسياً في اعتماد أسرهم عليهم في المعيشة ومواجهة مشكلات الحياة ، وهناك عنصر نسائي بين الأسرى والمفقودين مما يعد استهتاراً بالقيم والأخلاق الإسلامية والعربية خاصة وأن الإسلام كرَّم المرأة ، ورفع من منزلتها . ويزداد الأمر سوءاً إذا عرفنا رقة وطبيعة الأنثى ، وعدم قدرتها على احتمال ظروف الاحتجاز ، وخشيتها على نفسها وأسرتها مما كان له آثاره السلبية النفسية والاجتماعية الخطيرة .

(١) اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين : الأسرى والمفقودون قضية وطنية إنسانية كبرى ، ص ٩ ، ١٠ .

كما أن هناك مجموعة من الأطفال لا تتجاوز أعمارهم ١٤ عاماً (في بداية الاعتقال) بالإضافة إلى مجموعة من كبار السن الذين يعانون أمراض الشيخوخة مما يعد استهتاراً بأبسط المقومات الإنسانية[١] .

ووفقاً للإحصائيات والبيانات الرسمية يتضح أن نسبة عدد الأسرى الذين لم يتم الإفراج عنهم قياساً بكل سكان الكويت ليست قليلة ، وتمثل مشكلة بكافة الأبعاد حيث إن ٦٠٥ أسيراً يمثلون ١ ر . في المائة وهذه النسبة لا تعتبر قليلة بالنسبة للعدد المحدود للكويتيين ، ولكن ماذا لو قيست هذه النسبة في دول أخرى ، ففي مصر يمثل ١ر . في المائة من عدد السكان ٧٠ ألف نسمة ، وفي الولايات المتحدة حوالي ٢٧٥ ألفاً وفي أوروبا ٧٨٠ ألفاً . أما في الصين فيصل إلى مليون و٢٦٠ ألف نسمة ، وإلى جانب تقديم ملفات الأسرى الكويتيين للجنة الدولية للصليب الأحمر قدمت الحكومة الكويتية أيضاً ٣٣ ملفاً لأسرى من جنسيات عربية وأجنبية منهم ١٤ سعودياً ، و ٥ مصريين ، و ٤ إيرانيين ، و٤سوريين ، و٣ لبنانيين ، وعماني واحد ، وبحريني وهندي[٢] .

وقد تم تقسيم الأسرى إلى فئتين الأولى ٤٨١ مدنياً منهم ٨٢ ضابط شرطة والفئة الثانية ١٢٤ عسكرياً منهم ٩٦ فرداً من الجيش ، و٢٨ من الحرس الوطني ويشمل الأسرى المدنيون ٧ سيدات من مهن مختلفة ، و ١٢٤ طالباً ، و ٧٥ من القطاع الخاص ، ٢٧٥ من القطاع الحكومي . أما الأسرى العسكريون فقد ألقي القبض على ثمانية منهم في أثناء تأديتهم الخدمة ، و١١٦ اعتقلوا خارج الخدمة .

أما الفئات العمرية للأسرى فكانت كالتالي :

---

(١) دلال الزبن : تجربة المرأة الكويتية في الأسر ، دراسة مقدمة للمؤتمر العالمي الثاني حول دور المرأة في التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، الكويت ٢٠٠١م ، ص ٥ .

(٢) اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى : مرجع سابق .

- ٥٠ أسيراً أعمارهم أقل من ١٨ عاماً .
- ٢٩٥ أعمارهم من ١٨ إلى ٣٠ عاماً .
- ٢٣٢ أعمارهم من ٣١ إلى ٥٠ عاماً .
- ٢٨ أسيراً أعمارهم تفوق الخمسين .

نساء كويتيات وعربيات في الأسر:

لقد كان دور المرأة الكويتية في أثناء محنة الغزو دوراً كبيراً ومشرفاً من كافة الاتجاهات سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية . فقد تجلى معدنها الأصيل خلال المحنة حيث صمدت ورابطت على أرض الوطن ، وضربت أروع الأمثلة في القوة والصلابة ومواجهة الشدائد ، فتصدت مع أشقائها الرجال للوقوف في وجه العدوان ومقاومته منذ اليوم الأول ، وكانت أول مظاهرة تخرج لإعلان الشعب الكويتي رفضه للاحتلال تتقدمها المرأة الكويتية ، كما كانت عاملاً بارزاً في مقاومة الاحتلال[1] وقد اتسع دورها في الأعمال التطوعية والخيرية خلال فترة الغزو كما اتسعت قاعدة اهتمامها بالتكافل والتلاحم الاجتماعي حيث أصبحت لا تهتم بمصير أسرتها فحسب بل بكل الكويتيين فكانت تقوم بالإسعافات الأولية وتضميد جروح أفراد المقاومة كما قامت بإدارة شؤون حياتها بأقل القليل معتمدة في ذلك على عقلها وسواعدها وقوة إيمانها بوطنها ، وتؤكد هذه السيمفونية الرائعة التي قامت بها المرأة الكويتية والتي كانت نموذجاً حياً لتنشئة الأجيال الكويتية الجديدة التي لابد لها أن تعي نماذج البطولة النادرة التي قدمتها المرأة الكويتية تحت الاحتلال بمشاركتها الفعالة في عملية المقاومة ، والعصيان المدني والمظاهرات داخل الكويت . ويؤكد

(١) عبدالله محارب : وثائق لا تموت ، الحق الكويتي في مواجهة العدوان العراقي ، ص٢٤٦ .

ذلك كله الوثائق التي تركها العراقيون بعد انسحابهم من الكويت[1] . ومن ذلك نذكر وثيقة صادرة عن مدير منطقة الأحمدي الأمنية بتاريخ ٢٨/ ٨/ ١٩٩٠م أن قيادة شرطة العدو أمرت بأن يعمم على كافة المخافر «أن المقاومة الكويتية تعتمد على العنصر النسائي في القيام بعمليات فدائية ، وتدعو إلى اتخاذ التدابير اللازمة ومراعاة الحيطة والحذر بهذا الشأن» .

وفي رسالة موجهة من آمر قوة مخفر ضاحية عبدالله السالم إلى مديرية شرطة محافظة الكويت بتاريخ ١/ ٩/ ١٩٩٠م «أنه عثر مع مجموعة من النساء – كن في سيارة – على مجموعة من صور سمو أمير البلاد وولي العهد وعلم الكويت ، وعند تفتيشهن وطلب هوياتهن تهجمن على أفراد المركز ووصفنهم بأنهم غزاة ، وكن متحمسات جداً وبصوت عال ولم يتخلين عن جابر» ، وتشير الوثيقة إلى أنه قد جرى القبض عليهن .

ولم يقتصر دور المرأة الكويتية على هذه الأعمال التي تعلن رفض الاحتلال والتمسك بالهوية الكويتية ورموزها الشرعية .

فقد جاء في وثيقة صادرة عن مدير أمن منطقة الأحمدي بالوكالة وموجهة إلى كافة المخافر تأكيد «باشتراك كويتيات في عمليات خطف جنود الجيش العراقي وأفراد الجيش الشعبي واغتيالهم ، وهذا اعتراف صريح بمباشرة المرأة الكويتية لأعمال المقاومة المسلحة على قدم المساواة مع رجال الكويت»[2] .

وتشير وثائق العدو إلى أن الكويتيات المشاركات في أعمال المقاومة ، كن

---

(١) هذه الوثائق متوافرة لدى مركز البحوث والدراسات الكويتية ، علماً بأنها منشورة في الجزء الخاص بوثائق هذه الدراسة (الفصل الثالث) .

(٢) عبدالله محارب : وثائق لا تموت ، ص ٢٤٦ .

يتصلن هاتفياً مع أفراد من قوات العدو ، ويستدرجنهم إلى موعد في مكان معين ، حيث يتم اغتيالهم فور وصولهم إلى هذا المكان .

جاء ذلك في برقية سرية صادرة من قائد قوة الشرطة بالكويت سوريان توفيق في ٧/ ٩/ ١٩٩٠م . كما أكدت مثل هذه الوقائع وثيقة أخرى صادرة من مساعد قائد كتيبة المدفعية ٢٠٠ ، وتطلب من الجهات الأمنية لقوات العدو السيطرة على دخول العسكريين إلى المدن (أي الأحياء السكنية) .

وقد قامت قوات العدو باعتقال أعداد كبيرة من النساء لاشتراكهن في أعمال المقاومة فتذكر الوثيقة الصادرة عن مديرية الاستخبارات العسكرية العامة استخبارات الخليج بتاريخ ١٥/ ١٠/ ١٩٩٠ «أن عدداً من النساء الكويتيات قد تم اعتقالهن لاشتراكهن في أعمال المعارضة» ، وهو لفظ كان يستخدمه العدو للدلالة على المقاومة الكويتية ، وتوضح أن إحداهن قامت ببعض العمليات ، وأنها تنوي القيام بعمليات أخرى .

وتطلعنا مذكرات النقيب فارس عباس خضير آمر سرية هندسية ميدان بقوات الاحتلال ، والتي تم العثور عليها بعد هروب جنود العراق مع بداية الحرب البرية ، في صفحة ٤٢ من هذه المذكرات أن «سيدة كويتية ألقي القبض عليها ، وهي تحاول تمرير متفجرات وقناني غاز ، مما استعملته المقاومة في عمليات سابقة ، وأنه تم ضبطها عند إحدى نقاط السيطرة والتفتيش العراقية ، كما أن اجتماعاً تم يوم الثلاثاء ١٦/ ٩/ ١٩٩٠م حضره مقدم اللواء وعدد من الضباط لمناقشة عدد من الموضوعات كان أبرزها التصدي للمقاومة بصورة أكثر فعالية بعد أن أصبحت النساء عنصراً نشطاً في تنفيذ عملياتها» . (المذكرات من مقتنيات مركز البحوث والدراسات الكويتية ولم تنشر بعد) .

ومع ازدياد تنظيم أعمال المقاومةواتساع عملياتها وتعدد أساليبها ، تزايد دور المرأة في هذه العمليات وكانت مشاركتها في أشد العمليات خطورة وهي استخدام السيارات المفخخة .

فقد ورد في محضر اجتماع لممثلي الجهات الأمنية في ١٣/ ١٠/ ١٩٩٠م ضم قيادات الجيش الشعبي ، والقوات الخاصة والشرطة ومدير محافظة الأمن ومدير استخبارات الخليج ، أن أغلب سيارات المقاومة تقودها نساء ، وهي تحمل قذائف هاون وآر بي جي ، وأوعية مملوءة بالبنزين لزيادة شدة الانفجار ، وهي عملية شديدة الخطورة يدرك من يقود مثل هذه السيارات أن فرصة نجاته بعد إتمام عملية التفجير شبه معدومة ، ومع ذلك فإن المرأة الكويتية أقدمت على هذا العمل بكل جرأة وثبات .

وقد نشطت فتيات المقاومة الكويتية في القيام بعمليات من نوع آخر تستهدف نشر الذعر في صفوف العدو ، وتصفية جنوده ، ففي وثيقة صادرة عن قائد الجيش الشعبي وموجهة إلى كافة القواطع ، إن استخبارات العدو قد اكتشفت أن «فتيات كويتيات يقمن بتحضير محلول يسبب الجلطة القلبية في حالة شربه ، وأنه يعطى للجنود العراقيين في ماء الشرب الموجود بالشوارع» .

ويفيد تقرير صادر عن آمر لواء القوات الخاصة ٦٥ في ٢١/ ١٠/ ١٩٩٠م ، أنه تم إلقاء القبض على مجموعة من أفراد المقاومة كانوا ينقلون صواريخ ورمانات دفاعية «أي قنابل يدوية» في سيارة ، وتبين أن اجتماعات على مستوى عال كانت تعقد في دار مواطنة كويتية «ورد اسمها في هذا التقرير» ، ويضيف تقرير آخر صادر من أمن الرميثية بتاريخ ٢٣/ ١٠/ ١٩٩٠م أسماء أفراد مطلوب القبض عليهم ، كما أوردت اسمين لاثنتين من المواطنات الكويتيات «لأنهما كانتا تؤويان هؤلاء المطلوبين» .

فمشاركة المرأة في عمليات المقاومة كانت متشعبة ، وفي أكثر تلك العمليات خطورة ، خاصة عقد الاجتماعات وإيواء عناصر المقاومة ، وهي أعمال تتطلب قدراً كبيراً من السرية والكتمان والثبات ، كما أنها مفتوحة دائماً على المجهول ، إذ لا تدري صاحبة هذه الدار هل تسربت للعدو أنباء الاجتماعات التي تتم في دارها ، أو أنباء إيواء أفراد المقاومة ، فهي عرضة في أي وقت لمهاجمة قوات العدو وإلقاء القبض عليها[1] .

وإذا كانت أعمال المقاومة في الأغلب تتطلب التخفي والتمويه وسرعة الهرب بعد إتمام العمليات وتجنب المواجهات المكشوفة مع العدو ، حتى لا يتمكن من إلقاء القبض على أفراد المقاومة أو تصفيتهم ، نظراً لما يتوافر له من كثافة عددية وقوة تسليح تفوق بكثير ما في حوزة حركة المقاومة ، فإن من هذه الأعمال ما يتطلب المواجهة في وضح النهار وعلى مرأى ومسمع من قوات العدو ، وهي المظاهرات التي تلهب الحماسة في صفوف المواطنين ، وتبعث فيهم روح الأمل وتظهر للعالم رفض شعب الكويت لكل ادعاءات العدو الباطلة ، التي روجتها أجهزة إعلامه الضالة ، ولم يتوان شعب الكويت عن القيام بهذه المظاهرات التي تم التقاط صور لها حين قيامها كما ورد في الكتب التي عنيت بتدوين الأحداث التي جرت على أرض الكويت إبان الاحتلال العراقي .

وقد وردت في تقرير أمني موثق لدى مركز البحوث والدراسات الكويتية عن أنشطة المقاومة ، ومرفوع إلى علي حسن المجيد الذي تولى المسؤولية عن أجهزة الاحتلال في الكويت وتاريخه ١/ ١٢/ ١٩٩٠م أسماء مواطنتين كويتيتين ذكر التقرير أنهما كانتا تلتقيان مع موفد من القيادة الشرعية للكويت ، وأنه كان يحمل إليهما توجيهات القيادة ، وأضاف التقرير «وقد أثبتت أجهزة التنصت أن

(١) عبدالله محارب : وثائق لا تموت ، ص ٢٤٧ - ٢٤٩ .

عدداً من النساء الكويتيات ، كن يتبادلن أحاديث ضد العراق وقدرته» وذكر التقرير أسماءهن .

ولعل ذروة التحدي والجرأة والتضحية قد تجلت في صورة فتاة كويتية ، ورد أمر فوري برقياً من المخابرات العراقية ، يطلب ضرورة القبض عليها على وجه السرعة ، وتعميم صورتها على المخافر والدوريات ونقاط السيطرة وذلك بتاريخ ٢٨/ ٩/ ١٩٩٠م .

وواضح من طابع العجلة وتشديد الأمر بنشر صورة تلك المواطنة الكويتية أن العدو كان يرى فيها خطراً كبيراً على وجوده بدولة الكويت ، ولا عجب في ذلك إذا علمنا أنها إحدى شهيدات الكويت ، التي ضربت مثلاً فذاً في الثبات والإقدام والتضحية ، رحمها الله وتغمد جميع شهدائنا الأبرار بواسع رحمته .

ونتيجة لكل ذلك امتدت يد الغدر إليها ، لقد بلغ عدد الأسيرات الكويتيات ثمانياً وخمسين فتاة وسيدة تعرضن لشتى أنواع التعذيب والتنكيل ، والغريب في الأمر أنه في غمرة احتفالات العالم بيوم المرأة العالمي والتي تستهدف تسليط الضوء على أي انتهاك لحقوق المرأة المدنية والسياسية في أي مكان في العالم كان هناك سبع أسيرات ينتهك النظام العراقي كافة حقوقهن منذ أكثر من عشر سنوات .

والأسيرات السبع ست كويتيات ولبنانية واحدة أم لطفلين تم أسرهن خلال حرب تحرير الكويت رغم أنهن لم يشاركن فيها فمنهن من كانت في العقد الثاني من عمرها ومنهن من كانت فوق الخمسين .

ومن بين الأسيرات ثلاث أمهات لديهن أبناء ينتظرون صباح مساء الإفراج عن أمهاتهم أو حتى تلقى معلومات تطفئ نار اللهفة التي تحرقهم يوماً بعد يوم .

هذا إلى جانب معاناة آلاف العائلات في انتظار وصول أسراهم أو تلقي معلومات عنهم أو الاتصال بهم[1] كما أن هناك فتيات تم خطفهن ولم يبلغن الثامنة عشرة مما يعتبر تجاوزاً خطيراً لاتفاقية حقوق الطفل التي أقرتها الأمم المتحدة عام ١٩٩٠م والتي تحذر من اعتقال أو اختطاف أو احتجاز الأطفال (المواد ١٥ - ١٦ - ٣٧) .

ولم تقف الانتهاكات العراقية لاتفاقية جنيف حول الأسرى عند حدود الخطف والاعتقال ، بل إن عمليات التعذيب والممارسات اللا إنسانية التي تعرضت لها النساء الكويتيات في أثناء الاعتقال جعلت البعض منهن يرفض حتى مجرد الحديث عن فترة الاعتقال - خاصة اللواتي تعرضن للاغتصاب فالحياة بالنسبة لهن لم يعد لها معنى بعد كل ما مر بهن في سجون العراق .

لقد قام زبانية صدام حسين باغتصاب فتيات في سن الثالثة عشرة[2] ، فمن يرد الاعتبار الإنساني لأولئك الضحايا المساكين اللواتي حمدن الله تعالى أن عدن إلى أرض الوطن رغم ما ألم بهن من مصائب؟ أكثر من سيدة رفضت الحديث عما حدث لها في أثناء الأسر إلا بعد أن خرجت من محنتها النفسية ، ولكن من يا ترى يبعث في نفسها إرادة الحياة؟ إنها الأم الغالية الكويت التي لبست ملابس العرس ، بعد أن تحررت وعادت إليها الشرعية الممثلة في حكم آل الصباح .

إن الحديث عن المعاناة التي تعانيها السيدات المفرج عنهن من سجن صدام يدفعنا إلى الحديث عما يعرف بنظريات حقوق للإنسان في العالم ، لأن من

---

(١) حسين مال الله : مرجع سابق ، ص ٢٠٢ .

(٢) اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين : المؤتمر الدولي الأول لحقوق الإنسان وأسرى الكويت ، مارس ١٩٩٦ ، كلمة الرئيس الأمريكي جورج بوش ، ص ٩٢ .

يعاني من هذا العذاب يتصور أنه يعيش أحياناً في عالم تسود فيه شريعة الغاب لا يرى من خلاله سوى همجية ظالمة متوحشة تريد أن تسحق كل معاني النبل والعفة والطهارة في الإنسان . يجب أن تكون نظرتنا إلى الأسيرة المحررة على أنها مناضلة ومضحية بأعز ما تملك فتاة على وجه الأرض ، يجب أن نرد لها اعتبارها ، بتكريمها وهي التي ضحت في سبيل قضيتها وشعبها وبلدها ، إن الأسيرات المحررات يسعدهن دائماً سماع كلمات رنانة محببة إلى القلب مثل الحرية ، والمطالبة بحقوق المرأة الكويتية ورفض كل أنواع العنف ضد المرأة عموماً ، إن الغازي العراقي المحتل عندما غزا الكويت لم يفرق في الاعتقال والسجن بين رجل وامرأة فاستشهد منهن من استشهد[1] أمثال أسرار القبندي ، وسعاد حسين ، وسارة العتيبي ، وسناء الفودري وغيرهن إضافة إلى مئات المعذبات وآلاف النساء الصابرات على فقدان الأب والزوج والابن والشقيق[2] . وإلى جانب ذلك فإن النظام العراقي لا يزال يحتجز سبع سيدات في غياهب سجونه .

الجهود الرسمية والشعبية للمطالبة بالإفراج عن الأسرى:

تتعامل الكويت مع هذه القضية من منطلق إنساني ووطني في المقام الأول وتبذل كل غال ونفيس من أجل الإفراج عن أبنائها الأسرى والمفقودين ، كما تضع الكويت حكومة وشعباً هذه القضية في مقدمة أولوياتها مستندة في ذلك إلى الشرعية الدولية المتمثلة في قرار مجلس الأمن ٦٨٦ الصادر في أول مارس ١٩٩١م وقرار ٦٨٧ الصادر في ٣ من أبريل ١٩٩١م والقرار رقم ١٢٨٤ الصادر

(١) دلال الزبن : تجربة المرأة الكويتية في الأسر ، ص ٢١ .

(٢) د . فاطمة نذر : دور المرأة في المجتمع ، دراسة ضمن كتاب الكويت وتحديات مرحلة إعادة البناء ، ص ٣٤٨ .

في ١٧/ ١٢/ ١٩٩٩م واتفاقيات جنيف الصادرة في عام ١٩٤٩م ويستندون أيضاً إلى المعلومات المتوافرة لديهم والتي تؤكد وجود أسرى كويتيين ومن جنسيات أخرى في سجون العراق رغم نفي السلطات العراقية ذلك ، وإلى جانب الجهود الضخمة التي تبذلها الحكومة الكويتية من أجل الإفراج عن أسراها فهناك لجنة برلمانية ولجنة شعبية شكلت من أقارب المفقودين للدعوة إلى الإفراج عن أسراهم .

ومع كل ذلك وبعد مرور أكثر من عشر سنوات من تحرير دولة الكويت مازال هناك أكثر من ٦٠٠ أسير لم يتم إطلاق سراحهم ولم يتم الاستدلال عنهم من قبل النظام العراقي ، ومازالت أسر كويتية لا تعرف مصير أفرادها الذين يمثلون ركناً من أركانها أو عموداً من أعمدتها أو جناحاً من أجنحتها ، ولن يهدأ لهذه الأسر بال إلا بعودتهم جميعاً إلى أهلهم وذويهم حتى تكتمل الفرحة ويجتمع الشمل ، وهذا ما جعل الحكومة الكويتية واللجان الشعبية تطرق جميع الأبواب ، وتجرب كل السبل المتاحة ، وتستقطب الرأي العام العالمي والعربي إلى هذه القضية الحساسة التي لا يشعر بها فعلاً إلا من وقع في الأسر ، وعانى هو وأهله مرارة البعد والحرمان والتشتت والفراق[١] .

وفيما يلي نعرض للجهود الحكومية والشعبية الكويتية من أجل الإفراج عن الأسرى والمفقودين .

اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين:

عهدت الحكومة الكويتية بمهمة رعاية الأسرى والمفقودين ومتابعة أمورهم ، وبذل كافة الجهود من أجل إعادتهم إلى وطنهم إلى اللجنة الوطنية لشؤون

(١) فاتن عبدالجبار : أين أسرى الكويت ، الكويت ، المطبعة العصرية ١٩٩٣ ، ص ١٥ .

الأسرى والمفقودين التي قرر مجلس الوزراء بجلسته رقم (٤/ ٩١) وتاريخ ٥/ ٥/ ١٩٩١م بتشكيلها ، وأشهرت بموجب المرسوم رقم ٩٢/ ١٣٣ الصادر في ١٥ من أغسطس ١٩٩٢م على أن تتبع مجلس الوزراء مباشرة . وقد نص المرسوم على أن الغرض من إنشاء اللجنة هو توحيد الجهود وتنظيمها لتحقيق الهدف المنشود في تأمين عودة الأسرى إلى وطنهم .

وطبقاً للمرسوم ٩٢/ ١٣٣ المعدل بالمرسوم ٩٢/ ٢٠٢ والمرسوم ١٩٩٣/ ١٠١ فإن اللجنة الوطنية يرأسها معالي الشيخ سالم الصباح نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع السابق . أما عن أعضائها فيتكونون من خمسة عشر عضواً بينهم سبعة أعضاء من أهالي الأسرى القابعين في السجون العراقية ، ويمثل خمسة أعضاء منهم جمعيات النفع العام والهيئة العامة لشؤون القصَّر ، أما الثلاثة الآخرون فهم من المختصين في النواحي الاجتماعية وحقوق الإنسان[1] ، ويمثل المسؤولون في هذه اللجنة في الاجتماعات التي تعقد على المستوى الدبلوماسي والتي تهدف إلى تنشيط الدعوة إلى الإفراج عن الأسرى ، وتحديد أماكن وجودهم والعمل على كشف أكاذيب النظام العراقي أمام المنتديات الدولية .

وقد واجهت هذه اللجنة منذ إنشائها تحديات ضخمة على المستوى الاجتماعي بسبب غياب أكثر من ٦٠٠ أسير . أما عن مهام هذه اللجنة فيمكن حصرها فيما يلي :

إجراء الاتصالات مع الهيئات ذات العلاقة بحقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر ، ومتابعة كافة التطورات بشأن الضغوط على النظام العراقي للإفراج عن الأسرى والمفقودين عن طريق مكتب الاتصالات الخارجية التابع لها .

---

(١) دلال الزبن : ملامح عن قضية الأسرى ، المقدمة ص ٣ .

تبادل المعلومات والتنسيق مع ممثلي الكويت في الخارج من سفراء ومؤسسات ثقافية وعلمية فيما يختص بعمل اللجنة .

قيام مكتب الاتصالات الخارجية[1] باللجنة بتعريف الرأي العام العالمي بالمشكلة ، وبمدى المأساة الإنسانية التي يتعرض لها الأسرى وتكثيف الإعلام حول هذه القضية الإنسانية لإيصالها إلى الشارع العربي والمجتمعات الدولية ، وإلى جانب ذلك تقوم الوفود النسائية المنبثقة من هذه اللجنة بطرق كل الأبواب من أجل حل هذه القضية ، فأحياناً تلتقي المسؤولين على أعلى المستويات ، وأحياناً تلتقي رؤساء تحرير الصحف وقادة الأحزاب المختلفة لتسليط الضوء على هذه القضية حتى تظل هذه المأساة الإنسانية عالقة في أذهان قادة الدول الأخرى وشعوبها ، حتى لا تهمل هذه القضية في خضم الأحداث العالمية والعربية المتلاحقة ، وحتى يستمر التشاور وإطلاع العالم عليها باستمرار ، وحشد الطاقات للضغط على النظام العراقي من أجل الإفراج عن أسرى الكويت ومرتهنيها . يضاف إلى ذلك أن اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين قامت متمثلة برئيسها والأعضاء الذين يمثل معظمهم أهالي الأسرى بجولات متعددة خارج حدود الوطن لإبراز هذه القضية ، ومحاولة استخدام نفوذ هذه الدول للتأثير على النظام العراقي من أجل الإفراج عن الأسرى ، وهذه الدول هي الولايات المتحدة الأمريكية - المملكة المتحدة ، جمهورية الصين الشعبية - كوريا - دولة الفاتيكان - الجمهورية الفرنسية - جمهورية مصر العربية - روسيا - السنغال -

---

(١) نظراً لطبيعة مهام هذا المكتب وواجباته فقد استمرت أعماله لفترة بالرياض ليكون على اتصال مباشر مع المقر الإقليمي للجنة الدولية للصليب الأحمر لشبه الجزيرة العربية ثم انتقل هذا المكتب إلى الكويت في نهاية فبراير ١٩٩٢م ، وباشر عمله في ١/ ٣/ ١٩٩٢م بمقر اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين .

المغرب - أستراليا - باكستان - ماليزيا - إيطاليا - موريتانيا - بلجيكا - المملكة العربية السعودية - البحرين وغيرها[1] .

كما قامت بزيارات متعددة للجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي - منظمة دول عدم الانحياز - الأمم المتحدة - البرلمان الأوروبي - اللجنة الدولية للصليب الأحمر - منظمات حقوق الإنسان في الدول العربية والأجنبية ومنظمة العفو الدولية .

وإلى جانب ذلك فقد شاركت اللجنة في العديد من المؤتمرات وحضرت الكثير من اللجان وأقامت المعارض على المستوى المحلي والدولي . وحتى لا تطمس تلك الجهود ولا يقتصر الاعتماد على ما ينشر في الصحف والمجلات قامت اللجنة بتوثيق كل الأعمال التي قامت بها حتى لا تضيع الجهود الخيرة التي بذلت سواء كان القائمون عليها معينين أو متطوعين لتبقى هذه الأعمال نبراسا للأجيال القادمة خاصة وأن معظم العاملين في هذه القضية يعدُّون جنوداً في معركة المصير الوطني القادمة . كما أن هذا التوثيق يعد جزءاً مهماً من تراثنا الوطني ، ومن منطلق أنه لا تاريخ دون وثائق ، فالوثائق اليوم حاجة من حاجات العصر وليست ترفاً فكرياً .

يضاف إلى ذلك أنه تيسيراً لجهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر في البحث عن الأسرى الكويتيين قامت اللجنة بعمل ملفات طبية للأسرى لتسهيل التعرف على رفات من يتوفى منهم في الأسر ، وتشمل هذه الملفات كافة الوثائق ذات الصلة بالتاريخ الطبي للأسير وكذلك عينات من دم أفراد عائلته لإجراء اختبار البصمة الوراثية DNA للكشف عن الأسرى أو رفات الذين توفاهم اللّه

(١) د . دلال الزبن : ملامح عن قضية الأسرى ، بحث سبق ذكره .

في حال تسلمهم من لجنة الصليب الأحمر الدولية . وقد بذل العديد من الجهود المضنية لاستكمال هذه الملفات على أكمل وجه ممكن[1] .

وحول مكاتب اللجنة ولجانها التي تدير أنشطتها يمكن حصرها فيما يلي :

أولاً: مكتب المعلومات:

وتنحصر مهامه فيما يلي :

تلقي البلاغات عن حالات الأسرى والمفقودين ومتابعة التحريات عن كيفية أسرهم وأماكن وجودهم ، وحصر المعلومات الخاصة بالأسرى وتوثيقها بالتعاون مع الجهات الرسمية والشعبية .

ثانياً: مكتب الخدمة الاجتماعية:

تضطلع اللجنة الاجتماعية بدور اجتماعي يهدف إلى رعاية ذوي الأسرى والمفقودين بالتعاون مع الأجهزة الحكومية والشعبية خاصة ، وذلك لتخفيف المعاناة عنهم ، ويمكن حصر ذلك فيما يلي :

١ - تقديم كافة الخدمات الاجتماعية والنفسية لذوي الأسرى والمفقودين والتنسيق في هذا الشأن مع أجهزة الدولة ومختلف المؤسسات والهيئات العامة .

٢ - استقبال ذوي الأسرى والمفقودين وتعرّف مشكلاتهم واحتياجاتهم وتسهيل إنهاء معاملاتهم وتوفير الرعاية الاجتماعية والنفسية لهم .

٣ - الإشراف على توزيع الإعانات والمساعدات التي تقرر لذوي الأسرى

(١) اللجنة الوطنية : موجز مأساة إنسانية ، مايو ٢٠٠٠م ، ص ٦٥ .

والمفقودين ووضع الضوابط والمعايير التي تحدد حجم هذه الإعانة ونوعها ونظام توزيعها ، وقد بلغ عدد ذوي الأسرى الذين استفادوا من الإعانة المقررة من مجلس الوزراء بتاريخ ١٥/ ٩/ ١٩٩١م (٧٩٨ حالة) .

٤ - المتابعة الدائمة لتوزيع الأنصبة بالإعانة المالية المقررة من مجلس الوزراء لذوي الأسرى وتغير بيانات المستفيدين إما بطلب من المستفيدين أنفسهم أو نتيجة لظروف تطرأ على الأسر مثل حالات الوفاة والطلاق[١] .

٥ - إقامة الحفلات الترفيهية لأبناء الأسرى والمفقودين والاهتمام بهم في الأعياد والمناسبات الوطنية والدينية بالتنسيق مع أجهزة الدولة والمؤسسات الحكومية والشعبية المهتمة بالنواحي الاجتماعية والترفيهية والثقافية مثل الأندية الاجتماعية والمنتزهات والحدائق بهدف الترويح عنهم وشغل أوقات فراغهم .

٦ - وضع الدراسات والخطط المستقبلية اللازمة لحفظ حقوق الأسرى والمفقودين .

٧ - التحديث الدائم والمتابعة المستمرة للمتغيرات التي تطرأ على الحالة الاجتماعية لأسرة الأسير وتضمين هذه البيانات الملف الاجتماعي الخاص بالأسير .

٨ - مخاطبة الجهات والوزارات والهيئات المختلفة بالدولة لتسهيل أمور أبناء وذوي الأسرى وإصدار شهادات إثبات الحالة لطالبيها .

٩ - التنسيق الدائم والمستمر مع الجهات المختلفة داخل اللجنة وبشكل خاص مع مكتب التوثيق والمعلومات للحصول على بعض البيانات الدقيقة عن بعض الحالات ذات الطابع الخاص وإعداد التقارير عنها .

---

(١) انظر : اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين : اختصاصات مكتب الخدمة الاجتماعية .

١٠ - التعاون الدائم مع مكتب الاتصالات بالإعداد والمشاركة في المعارض التي تقام في مؤسسات الدولة .

١١ - إعداد برامج لزيارة أبناء الأسرى وأخواتهم بالمدارس للاطلاع على حسن سير دراستهم وتذليل الصعوبات التي تعترضهم وتكريم المتفوقين والناجحين منهم وتذليل الصعوبات للمتعثرين دراسياً . وقد قام موظفو اللجنة بزيارة ما يقرب من ٤٠٠ مدرسة في شتى أنحاء الكويت ينتمي إليها هؤلاء التلاميذ . وقد بلغ عدد التلاميذ الذين تمت متابعتهم حتى الآن أكثر من ٦٠٠ تلميذ في مختلف الأعمار من كلا الجنسين .

١٢ - معالجة بعض الحالات الخاصة مثل حالات الاكتئاب والتعثر الدراسي والتصدع الأسري عن طريق الإرشاد والتوجيه والجلسات العلاجية وبخاصة مع الحالات التي ترفض تحويلها للجهات المختصة .

١٣ - إعداد برامج خاصة للتأهيل النفسي للأسرى والمفقودين العائدين إلى الوطن بالتنسيق مع الأجهزة المعنية بالدولة .

١٤ - توفير الخدمات الاجتماعية اللازمة للأسرى والمفقودين بعد عودتهم إلى الوطن وتقديم كافة المعونات والتسهيلات لهم ومتابعة أحوالهم الاجتماعية والنفسية والوظيفية والمهنية والتعليمية لدى الجهات المختصة للدولة .

١٥ - الزيارات الميدانية المتكررة لذوي الأسرى والمفقودين في منازلهم لبحث متطلباتهم وإقامة روافد اتصال معهم للتعرف على ظروفهم المعيشية والاجتماعية عن كثب وتحديث البيانات المطلوبة عنهم باستمرار كحالات

تتعلق بمشكلات الأبناء السلوكية والاجتماعية وغيرها ، والتعرف على أخبار هذه الأسر والحالات التي تطرأ على أفرادها مثل حالات المرض والوفاة والطلاق وغيرها حتى يمكن تقديم المساعدة لهم بشكل أفضل عندما يكونون بحاجة إليها . فعلى مدار السنوات الماضية قام موظفو اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين بزيارة عائلات الأسرى ثلاث مرات سنوياً ، كما عقدت اللجنة في مقرها أكثر من ١٣ ألف لقاء[١] لمتابعة أمور تلك العائلات .

ولم يقتصر دور هذه اللجنة على ذلك ، فهناك رؤية مستقبلية لأعمالها نحصرها فيما يلي :

إقامة مشروع اجتماعي ثقافي ترفيهي خلال فترات الصيف بالتعاون مع الجهات الحكومية والأهلية المعنية وذلك بهدف شغل أوقات الفراغ لدى أبناء وذوي الأسرى والمفقودين ، وتنمية المواهب والقدرات الخاصة لديهم كل بحسب ميوله واهتماماته مما يساهم في تحقيق التواصل بين اللجنة الوطنية وذوي الأسرى من جهة وبين ذوي الأسرى وبعضهم البعض من جهة أخرى .

ثالثاً: صندوق رعاية الأسرى والمفقودين:

تم إنشاء هذا الصندوق الخيري بموجب القرار رقم ٥ لسنة ١٩٩٦م ويديره سبعة أعضاء تنفيذيين ، والهدف من إنشائه تقديم دعم خاص إلى المحتاجين وتنظيم الأنشطة الثقافية والتعليمية والترفيهية والأنشطة الدينية[٢] .

---

(١) انظر اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين : موجز مأساة إنسانية الكويت ، مايو ٢٠٠٠ ، ص ٦٤ .

(٢) اللجنة الوطنية ، مأساة إنسانية ، ص ٧٠ .

رابعاً: اللجنة الإعلامية:

تقوم اللجنة الإعلامية بالعمل على تحريك القضية إعلامياً على المستوى الدولي والعربي خاصة وأن قطاعات عديدة من الرأي العام الدولي والعربي يجهلون مماطلة النظام العراقي في هذه القضية الإنسانية ، ورفضه التعاون مع الجهود العربية والدولية لحلها ويتم ذلك عن طريق ما يلي :

١ - إعداد وتنفيذ كافة المواد الإعلامية المباشرة وغير المباشرة التي تبرز قضية الأسرى على الساحتين الدولية والعربية وإمداد وتزويد وسائل الإعلام الدولية والعربية والمحلية بكل ما من شأنه المساعدة على تصعيد حملة الضغط على النظام العراقي من أجل إعادة الأسرى الذين مازالوا يرزحون تحت قهر الأسر في سجون العراق .

٢ - تحريك القضية إعلامياً على المستوى الدولي عن طريق الدعوة المتواصلة للقضية في مختلف الدول والهيئات والبرلمانات في أوروبا وأمريكا وآسيا وإفريقية والدول العربية والصديقة لتوضيح الحقائق المجردة حول هذه القضية وشرح كافة أبعادها الإنسانية والسياسية ، ومدى تأثير طول الفترة الزمنية على بقاء الأسرى في السجون العراقية وعدم إطلاق سراحهم على نفسية هؤلاء الأسرى وذويهم .

٣ - متابعة كافة الأنشطة التي يمكن أن تكون ذات تأثير مباشر أو غير مباشر في القضية عن طريق التنسيق مع وسائل الإعلام المسموعة والمرئية وغيرها بهدف حث المؤسسات الدولية المتخصصة في شؤون حقوق الإنسان على زيادة جهودها المبذولة من أجل الإسراع في الإفراج عن الأسرى .

٤ - إبراز دور اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين وجمعية أهالي المرتهنين

والمحتجزين الكويتيين وتسليط الضوء على أهدافهما وأنشطتهما[1] بهدف حشد الطاقات الرسمية والشعبية لتحريك القضية .

٥ - تنسيق الجهود مع وزارة الإعلام ووكالة الأنباء الكويتية (كونا) والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب لتوفير التغطية الإعلامية لجميع السبل الكفيلة بكشف نوايا النظام العراقي تجاه الأسرى وذلك عن طريق ما يلي :

أ - استضافة شخصيات إعلامية مميزة لتسليط الأضواء على قضية الأسرى ، ودعوة ممثلي وسائل الإعلام العربية والأجنبية للتعرف على قضية الكويت الأولى وتسهيل حصولهم على المعلومات الكافية حولها ومقابلة ذوي الأسرى .

ب - إعداد برامج تلفزيونية وإذاعية تتناول الجوانب الإنسانية لقضية الأسرى مثل برنامج «الأسير في ضمير العالم» .

- تفعيل دور وكالة الأنباء (كونا) بمتابعة وتغطية أي نشاطات كويتية في الخارج وبخاصة المؤتمرات والكتابات الصحفية الخاصة بقضية الأسرى .
- طرح قضية الأسرى في المهرجانات الثقافية ، وتشجيع المطبوعات الإبداعية التي تتناول القضية ، وتنظيم مهرجان عالمي للتضامن مع الأسرى .
- هذه هي أهم النشاطات التي تتبعها الخطة الإعلامية للجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين ، والتي تساهم في تدعيم القضية على مختلف المستويات الدولية والمحلية حتى يتم تحقيق الهدف المنشود في عودة الأسرى

---

(١) انظر الخطة الإعلامية المقترحة لقضية الأسرى ٢٠٠٠/ ٢٠٠١م والتي تم عرضها على مجلس الأمة الكويتي .

سالمين إلى وطنهم ، وحتى تتضافر كل الجهود لمواجهة مماطلة النظام العراقي وتسويفه في هذه القضية الإنسانية ، ورفضه التعاون مع أي جهود دولية أو عربية في اتجاه حلها .

خامساً: لجنة العلاقات العامة والخدمات:

تقوم بتسهيل الخدمات لذوي الأسرى بالتنسيق مع الجهات الرسمية والشعبية ذات الصلة والرد على استفساراتهم ، واستقبال ضيوف اللجنة وتوضيح دورها في هذه القضية ، والجدير بالذكر أن اللجنة تحرص على أن يشارك بعض ذوي الأسرى للعمل في اللجنة كل بحسب اختصاصه .

سادساً: لجنة الشؤون الإدارية والمالية:

وتختص ببحث التقديرات المالية الخاصة بمصروفات اللجنة الوطنية ، وضبط حركة الصرف ، واقتراح الحوافز المادية والمعنوية .

سابعاً: مكتب المعلومات والتوثيق وتنحصر مهامه وأهم أعماله فيما يلي:

أ - تسجيل وحفظ وتوثيق البيانات والمعلومات والصور والمحافظة على سرية المعلومات ، وكذلك القيام باستخراج التقارير والكشوف والإحصائيات ، وحفظ كل ما ينشر في الصحف والدوريات العربية بشأن الأسرى .

ب - تسجيل البيانات الشاملة للأسرى بالكمبيوتر وإصدار شهادات إثبات حالتهم .

جـ - تسجيل كشوف الإعانة الشهرية التي تصرف لأهالي الأسرى[1] .

(١) للتفاصيل انظر : اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين : مكتب المعلومات والتوثيق .

ثامناً: مكتب التخطيط والمتابعة:

وتنحصر أهم أعماله فيما يلي :

أ - دراسة وتحديث جميع ملفات الأسرى المقيدين بكشوفات اللجنة الوطنية .

ب - متابعة أي معلومة ترد إلى اللجنة حول أي ملف من ملفات الأسرى وتوثيقها بملفاتهم والعمل على إجراء المقابلات الشخصية مع مصادر المعلومات .

جـ - إجراء المقابلات الشخصية مع كل من مر بتجربة أسر أو اعتقال وربط أي معلومة من هؤلاء الأسرى فيما من شأنه تعزيز ملف الأسير بأدلة لا تقبل الشك على تورط سلطات الاحتلال العراقية باعتقالهم واحتجازهم .

د - يسعى هذا المكتب بالتعاون مع مكتب المعلومات والتوثيق لعمل أرشيف متكامل من المعلومات وتصنيفها ، ليكون سجلاً توثيقياً يحتوي على جميع المعلومات ذات الصلة بقضية الأسرى والمعتقلين[1] .

وإلى جانب هذه الجهود الحكومية المكثفة الخاصة بهذه القضية هناك هيئات شعبية تمثلت فيما يلي :

أولاً: جمعية أهالي المرتهنين الكويتيين:

وذلك بهدف مساندة الحكومة في الضغط على النظام العراقي للإسراع في

---

(١) للتفاصيل : انظر اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين ، أهم الأعمال التي يقوم بها مكتب التخطيط والمتابعة .

الإفراج عن الأسرى والمرتهنين وإنهاء معاناتهم ومعاناة ذويهم التي استمرت أحد عشر عاماً . وقد نظمت هذه الجمعية مهرجاناً في ٢٢ من فبراير ٢٠٠٠م للتضامن مع الأسرى ، كما جابت وفود هذه الجمعية عدداً من الدول العربية في مسعى للضغط على حكام بغداد من خلال الشارع العربي لفك قيد الأسرى الكويتيين ، ورعايا الدول الأخرى الذين لا ذنب لهم سوى أنهم كانوا يعملون بالكويت[١] .

ثانياً: لجنة الشهداء والمرتهنين الكويتيين المحتجزين في العراق:

وهي إحدى لجان مجلس الأمة الكويتي الذي يتبنى هذه القضية من خلال لقاءاته مع البرلمانات المحلية والعربية والدولية .

وخلاصة القول إنه ليس هناك أعظم من بث روح الأمن والطمأنينة لمئات من أسر الأسرى والمحتجزين ، وذلك بأن يعلن العراق فوراً عن أسماء الأحياء من الأسرى والإبلاغ عن أماكن رفات من استشهد منهم ، وذلك لبث الطمأنينة في نفوس أفراد أسرهم هؤلاء الذين امتلأت قلوبهم بالحزن والأسى الذي يصعب تحمله نتيجة لعدم معرفة مصائر فلذات أكبادهم ، وأن تسمح السلطات العراقية على الفور للمنظمات الدولية الإنسانية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة الأحياء ، وأن يقدم الدلائل على وفاة الآخرين ، وأن يبدأ العراق في التعامل الجاد والفوري مع جميع الحالات التي قدمتها دولة الكويت ، ويقوم بالإسراع في إعطاء المعلومات الصحيحة دون لبس أو مواربة[٢] .

أما إذا أصر العراق على مماطلته وإنكاره بعدم وجود أسرى لديه بهدف أن

---

(١) عيسى مال الله : مرجع سابق ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

(٢) الاتحاد الوطني لطلبة الكويت بالقاهرة : الأسرى موجز مأساة إنسانية ، القاهرة ، مارس ١٩٩٩م .

يتخذ من هذه القضية الإنسانية ورقة ضغط ليحقق من ورائها بعض المكاسب فإن ذلك يعد من الجرائم الدولية التي تدخل في نطاق المحكمة الجنائية الدولية التي تنص المادة الثامنة من نظامها على محاكمة مرتكبي هذه الأفعال كمجرمي حرب خاصة وأنهم يرتكبون انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف التي تحرم التعذيب وإخفاء الرهائن وارتكاب الجرائم الإنسانية .

* * *